




# السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي[1]

أحمد الحسن[2]

**المستخلص:**

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من المجالات التي حظيت باهتمام بالغ في الدول المستعمرة، خاصة الدول الفرنكوفونية؛ لأنها دول ترى أن الاستعمار سلب منها هُويتها وثقافتها، لذلك لا زالت تُفكر في وضع سياسات لغوية دقيقة، تُعزز تُراثها التاريخي والثقافي، وتحد من الغزو المُمَنهج لدى الاستعمار، منذ دخولها في البلاد إلى يومنا هذا، ومن العولمة التي لم تنج منها حتى اللغات العالمية في التأثير بها. فجمهورية مالي دولة متعددة اللغات والثقافات، وهي ملتقى الحضارات، ولها تاريخ رائع مع اللغة العربية، والحضارة الإسلامية قبل الاستعمار، ثم جاء الاستعمار وفرض واقعًا آخر. فأصبحت الدولة بحاجة إلى تبني سياسة لغوية متوازنة لخلق بيئة تحمي الأقليات اللغوية وتحقق المساواة بينها، وبين اللغة الرسمية، واللغات ذات الأغلبية كاللغة البَمْبَارِيَّةُ. هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي. وقد استخدم الباحث منهج دراسة الحالة. واستعان بأدوات، هي: الوثائق الرسمية للدولة،

---

١- قدم أصل هذا البحث كمشروع بحث لاستكمال المتطلبات لنيل درجة الماجستير في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، قسم دراسات اللغة العربية لغة ثانية، كلية اللغات وعلومها، جامعة الملك سعود، بإشراف من الأستاذ الدكتور: محمود بن عبد الله المحمود، الفصل الدراسي الثاني، ٢٠٢٣.

٢- أستاذ اللغة العربية في دار القرآن والحديث، سُوتِيبَا واللسانيات في معهد العلوم الإسلامية، بُلْقَاسُومْبُوغُو بَمَاكُو، جمهورية مالي.

والمراسيم الوزارية والسجلات، والوثائق التاريخية ذات الصلة بالموضوع، والتحليل والملاحظة، والاتصال بمن له علاقة بالموضوع من الموظفين والباحثين وذوي الخبرة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن السلطات العليا في جمهورية مالي رسمت سياسة لغوية منذ الاستقلال لتحافظ على لغاتها المحلية، ولِتُعِدَّهَا تمهيدًا لتحل محل اللغة الرسمية (الفرنسية) في المستقبل. وأعطت ثمارها، حيث تمكنت من خلق بيئة لغوية لبعض اللغات المحلية التي اعتُمِدت في القانون والدستور. فكان تعليم اللغات الوطنية إجباريًّا في مختلف مراحل التعليم، فالطالب الجامعي في كلية اللغات وعلوم اللغة، (جامعة بماكو) يختار لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية وإجبارية، كما تُدرس اللغات الوطنية أيضًا في المعاهد اللغوية كلها بلا استثناء، وفي المرحلة الثانوية كذلك في التخصصات الأدبية واللغوية، فقد تخرج المئات ممن تعلموا هذه اللغات، نتيجة للسياسة اللغوية المخطط لها. وتوصل الباحث أيضًا إلى أن التطبيق الفعلي والممارسة الحقيقية لتلك السياسة اللغوية التي طُرِحت لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ميزانية خاصة لمشاريعها ونقص في الأدبيات اللازمة من كتب ومقررات ومدرسين ذي كفاءة للغات الوطنية.

## تمهيد:

اللغة هي وسيلة للتواصل وفهم المشاعر والأحاسيس، ووعاء المعرفة، والركن الأساسي في عملية التفكير، والحافظ لثقافة الأمم والعاكس الجوهري للهُوية القومية والوطنية. فهي تُساهم في اتحاد الأفراد وترابطهم، وفي تقوية المجتمع وثباته فالأمم الذين اهتموا بلغاتهم وخططوا لنشرها، سادوا بها العالم من المشرق إلى المغرب، وأصبحت لغتهم لغة العلم والاقتصاد والأدب. وفي هذا الإطار يشير محمد، (٢٠١١) إلى اللغة بأنها عماد الثقافة والحضارة، فلا يمكن تطور أمة إلا بلغتها، لمكانتها في بناء العقل وتوجيه المجتمع. فبتوحيد اللغة تستقر المجموعات العرقية المختلفة وتتوحد تحت راية واحدة بمختلف ثقافتها، بل وتتكاتف فيما بينها وتتكامل لبناء حضارتهم. وردت اللغة بمعان كثيرة، منها: اللسان، ورد في القرآن أكثر من مرة، وإن دل على شيء فإنه يدل على مكانة اللغة في حياة الإنسان، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ) (إبراهيم: ٤)؛ أي أرسل الله الرسول بلغة قومهم كما أرسل محمدًا صلى الله عليه وسلم إلى قومه بلغة قريش (اللغة العربية)، ومن هنا تتجلى أهمية الانتماء اللغوي في التأثير والإقناع. وقال تعالى: (وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ)، (الروم: ٢٢)، يعني تصنيف البشرية وتقسيمهم، بالنظر إلى اختلافهم في اللغات، وذلك يعطي مكانة للغة، لأن الله سبحانه وتعالى جعلها عبرة ودليلًا على قدرته في إعادة الخلق لهيئته التي كانت عليها قبل الموت. بدأ الاهتمام باللغات من قبل مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية المحلية والدولية، الذين اهتموا بقضايا الأقليات اللغوية وحقوقها، وهذه الحقوق تظهر في: حق التعليم، وحق التواصل، وبث الإعلام باللغة الأم والتي تكون غالبًا باللغات الوطنية أو العالمية، لتخفف من التهميش والإقصاء

والعنصرية التي لا تكاد تخلو منها سائر المجتمعات، والحقوق اللغوية، هي: عبارة عن معاهدات واجتهادات قضائية تركز على الحقوق اللغوية وتتضمن:الكرامة، والحرية، والمساواة، والهوية (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧). ومن بين المفاهيم ذات العلاقة بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، التي تنال دعمًا عالميًّا، بل واهتمت بها المنظمات الدولية، هي: التعددية اللغوية والثقافية، وتعني السماح بالتعدد اللغوي والثقافي والتنوع والهُوية وتشجيعها جميعًا، بمعنى أن يعترف الإنسان بلغة وثقافة ومزاج وهُوية غيره دون تحيز أو إقصاء لِحقوق الغير، (المقبل، ٢٠٢٣). مما سلف، تثبت حساسية القضايا اللغوية على مستوى المجتمع. لذا تصرف الدول أموالًا طائلة لبناء سياسة لغوية وطنية تعتمد الدراسات العلمية والتي تشرف عليها جهات مختصة، تسهر على مراقبتها وتقييمها تحت مظلة السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. فالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي: مجالان من مجالات العلوم اللغوية الاجتماعية، ظهرتا في الستينيات من القرن الماضي على يد علماء اللغة الاجتماعيين، حيث تبنت دول أفريقيا وآسيا المستعمرة بعد ما نالت استقلالها سياسة لغوية ممنهجة، فتمكنوا من التأثير المباشر على الأوضاع اللغوية في بلادهم (سليمان ٢٠٠٦)، لأن دول الاستعمار كانت تفرض لغتها على الدول المستعمرة (حسان ٢٠١٦)، كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تسعيان إلى إيجاد واقع لغوي متعدد الثقافات بسبب الهجرة المتزايدة في البلدين، وتهدف إلى المتن اللغوي ووضعيات اللغات، والدول الأوروبية التي كانت تسعى لبناء كيان لغوي موحد على أراضيها، وعليه يمكن القول: إن التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية استقلتا عن اللغويات الاجتماعية حديثًا ولم تقيِّم أسسها بعد، فالبحوث في مجالها تحتاج إلى المزيد من الدراسات للتطوير والتعمق. (المحمود، ٢٠١٨) ويعتبر اكتساب اللغة ونشرها وتعزيز مكانتها في المجتمع من خلال نظام التعليم الموجه من أهم المباحثات التي شغلت الباحثين في هذا المجال، ومن هذا

المنطلق يسعى الباحث إلى دراسة واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي. علمًا أن اللغة الاستعمارية (الفرنسية) هي اللغة الرسمية في جمهورية مالي، وتأتي أهمية هذه الدراسة؛ لوجود سياسة استباقية لإدخال اللغات المحلية في نظام التعليم منذ فجر الاستقلال، لكن السياسة لم تأت بالثمار المتوقعة (Douyon)[٣].

### مشكلة الدراسة:

من خلال عمل الباحث في ميدان تعلم اللغة العربية وتعليمها لغة ثانية في جمهورية مالي، اطلع على دراسات تشير إلى أن نسبة نجاح الأطفال الذين درسوا اللغة الوطنية في الصفوف الابتدائية هي أعلى بـ: ٣٢٪ مقارنة بالأطفال الذين تلقوا تعليمهم بلغة المستعمر (الفرنسية). يعني تأثير فاعلية التعليم باللغات الوطنية أفضل من التعليم باللغات الأجنبية، نتيجة دراسة أجريت في جمهورية مالي من عام ١٩٩٤م إلى ٢٠٠٠م (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧). وأجريت دراسة استطلاعية تؤكد أن عاصمة جمهورية مالي «بَمَاكُو» أقل استعمالًا للغة الفرنسية (الرسمية) من بين البلدان الناطقة بالفرنسية في غرب أفريقيا، حيث لا يمكن شراء شيء في أسواق العاصمة باللغة الفرنسية، يتراوح نسبة الناطقين بها أقل من ١٠٪ من المواطن المالي. يرى (Douyon) أن جمهورية مالي ليست في وضع جيد مع لغتها الرسمية. (Remane 2010)؛ أي ليست اللغة الفرنسية في وضعها المناسب أن تكون لغة رسمية في جمهورية مالي. أضف إلى ذلك الطلبات المتكررة للشعب المالي في إلغاء لغة الاستعمار (اللغة الفرنسية) واعتماد لغة من اللغات الوطنية كلغة رسمية

---

٣- دينيس دويون، هو: باحث لغوي متخصص في التقاليد الشفوية، أطروحة دكتوراه من باريس في علم اللغة العرقي، وهو مدرس اللغويات واللغة الفرنسية في جامعة باماكو منذ عام ١٩٩٨. عن طريق (Remane,2010)

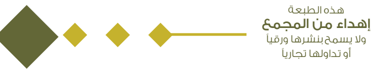
للبلاد، كما أن «واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي» بحاجة ماسة إلى دراسات علمية مكثفةاستكشافية، وتقديم حلول للمشكلات اللغوية.

**تنطلق الدراسة من الأسئلة التالية:**

- ما واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي؟
- ما ملامح السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي وتأثيرها على اللغات الوطنية؟
- ما موقع اللغات المحلية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي؟

## أهداف الدراسة، وأهميتها، وحدودها:

تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مالي. وبحث السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي وتأثيرها على اللغات الوطنية. وتحليل وضع اللغات المحلية من حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي، حيث إن إثارة هذا الموضوع يساهم في الكشف عن ماهية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي، ومعرفة السلطات العليا مدى اهتمام من سبقهم لهذه اللغات؛ لأن ذلك يشق الطريق لهم لوضع إستراتيجيات واضحة لمواجهة التحديات واستغلال الفرص، كما يسهم في ثراء أدبيات المكتبة العربية، ويفتح المجال أمام الباحثين الآخرين، للتوسع في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. وتقتصر حدود هذه الدراسة على استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي.






**مصطلحات الدراسة:**

هناك فرق بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فالسياسة اللغوية، هي: الأنظمة والقوانين الرسمية والإستراتيجيات المتعلقة باللغة وعلاقتها بالمجتمع. بينما التخطيط اللغوي، هو: الجانب العملي وتطبيقها على أرض الواقع (المحمود ٢٠٢٠). فهما متلازمان، إذ لا بد من سياسة لغوية واضحة موجهة ثم مرحلة تخطيط لغوي صارم قابل للتطبيق على أرض الواقع، وتعرف السياسة اللغوية إجرائيًّا بأنها: القرارات اللغوية الرسمية من قبل دولة أو جهة معينة لأجل استخدام لغة واحدة أو أكثر، في منطقة خاضعة أو تحت سيادتها، وتتضمن كل القوانين والمراسيم التي تتخذها لصالح اللغة/ اللغات المختارة. كما يعرف التخطيط اللغوي إجرائيًّا بأنه: التطبيق والعمل الفعلي لصالح لغة أوأكثر، من قبل الدولة أو الجهة الممثلة؛ لتنفيذ أوامرها.

وتعرف اللغة الرسمية بأنها: لغة التواصل في الدولة بناء على نص قانوني، وتستخدم في الدوائر الحكومية من الوزارات وفي المحاكم والإعلام والمراسيم الرئاسية والوزارية... (راضي، ٢٠٢٠)، وإجرائيًّا بأنها: لغة التواصل في الدوائر الحكومية، مما يعني لغة الإدارة في المعامل الحكومية التابعة للدولة.

وتعرف لغة العمل بأنها: لغة التواصل القانوني في قطاع من القطاعات العامة، (secrétariats généraux, 2014) وإجرائيًّا بأنها: اللغة المشتركة بين العاملين شفهيًّا، حيث تُختار اللغة التي يفهمها كل أو أغلب من يعيش في بيئة جغرافية معينة من السلطات الإدارية، ويشترط أن تكون لغة مشتركة تفهمها «المنطقة اللغوية الاجتماعية»[٤] العامة والخاصة منهم، لتسهيل العملية التواصلية في بيئة العمل.

٤- وهي منطقة جغرافية، يُتَحدَّث فيها بلغة معينة، ويمكن مشاركة هذه المساحة بين دولتين أو أكثر. (secrétariats généraux, 2014)

كما تعرف اللغات الوطنية بأنها: اللغات المحلية المعتمدة رسميًّا لدى السلطات العليا في البلاد، فعدد اللغات الوطنية في جمهورية مالي ثلاث عشرة لغة وطنية وهناك عشرات اللغات المحلية في مالي، تختلف اللغات الوطنية من بلد لآخر، فبعض الدول تعتمد كل اللغات المحلية لغة وطنية، مثل: بوركنا فاسو، ومن البلدان من يعتمد لغة محلية واحدة فقط لغة وطنية، مثل أفريقيا الوسطى، وبعض البلدان لا يعتمد أيًّا من لغاته لغة وطنية، مثل: تشاد (حمزة، ٢٠٠٨). وإجرائيًّا، هي: لغة/ لغات في منطقة معينة يُعتَرف بها، من خلال مرسوم قانوني من قبل السلطات الرسمية.

تسمى اللغات المحلية باللغات الوطنية الثانية؛ وهي: لغة تواصلية في منطقة معينة، كسائر اللغات الوطنيـــة، ولكنهـــا لم تحـظ بالدعـــم السلطوي لتعزيزها بالمراسيـــم والقوانـين، كمـا حظيـت المحليـات الأخـرى، كاللغــة السُّونِينْكِيّــة والبَمْبَارِيَّــةُ (secrétariats généraux, 2014). ويـــرى البروفســـور اللغـــوي (Fousseini Bengaly)[٥]: أن عدد الناطقين باللغتين: (سَامُوغُو – دَافِينْ) – وهما لغتان محليتان– قد يتجاوزون عدد الناطقين ببعض اللغات الوطنية في جمهورية مالي. مما يفسر عدم وجود آليات واقعية وموضوعية لدى السلطات المالية عند اعتماد لغة من اللغات المحلية لتصبح لغة وطنية.

ويراد بالتعددية اللغوية: استعمال الفرد أو الجماعات أكثر من لغة، فهي من نتائج العولمة وتأثيرها على المجتمعات (الراشد، ٢٠٢١).

أما الحقوق اللغوية، فهي: عبارة عن الحقوق اللغوية المتعلقة بالإنسان، والتي تُعد من مسؤوليات السلطات العليا في البلاد كي لا تتفضل لغة على لغة أخرى، خاصة ما يتعلق بحقوق الأقلية اللغوية، مثل: التنوع اللغوي والثقافي والهوية، التي قد تتعرض أحيانًا إلى التهميش والإقصاء والتمييز، من المتطلبات القانونية في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان (الأقليات، الأمم المتحدة، ٢٠١٧).

٥ - مدرس اللغويات في جامعة بماكو، كلية اللغات وعلومها.

## مفهوم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

تُعد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي من أهم المجالات في علم اللغة الحديث، فمصطلح «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي» مصطلحان متداخلان تحكمهما علاقة الكل بالجزء، فيرى المحمود (٢٠١٨) أن السياسة اللغوية أعم من التخطيط اللغوي لأن السياسة اللغوية تتضمن الأطر العامة والرؤى والمبادئ السياسية والقوانين والأنظمة الرسمية المتعلقة باللغة وعلاقتها بالمجتمع، بينما يقتصر التخطيط اللغوي على تطبيق السياسة اللغوية في الأرض الواقع. وعليه فالمصطلحان متلازمان يشد بعضهما البعض، فجذورها قديمة؛ لذلك تعددت تسميتها من الهندسة اللغوية، والتطور اللغوي، وإدارة اللغة إلى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، فتطورها من مرحلة إلى أخرى تعني أنها كانت تمارس بشكل من الأشكال (المحمود ٢٠١٨). وهناك من الأمثلة ما يدل على قدم السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، مثل: اتخاذ عبد الملك بن مروان (الدولة الأموية) سياسة لغوية موحدة، حيث كان ديوان الشام باللغة الرومية وديوان العراق باللغة الفارسية، فعرَّب الدواوين إلى العربية (المحمود، ٢٠١٨)، ويمكن القول إن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لم يشغلا بال الباحثين آنذاك، لعدم حاجة المجتمعات لها في ذلك الوقت، فظهورها كميدان مستقل كانت بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد استقلال البلدان الآسيوية والأفريقية من نيران الاستعمار، لأن الاستعمار له خطة ممنهجة في اجتثاث لغة المستعمر وثقافته، فهو يفرض لغته قهرًا. وهناك من التصرفات التي ساهمت في دفع الباحثين لمعالجة موضوع مشكلة لغاتهم الاجتماعية ودراسة كيفية تطورها، بسبب ما تعرَّضت إليه تلك اللغات من تهديد بالانقراض نتيجة الاستعمار.

ويراد بالسياسة اللغوية: الرؤى الهادفة التي تقررها السلطات العليا من خلال الرسوم أو القوانين الرسمية إزاء لغة ما في المجتمع. أما التخطيط اللغوي، فهو: تطبيق تلك السياسة التي قررتها السلطات العليا على أرض الواقع، والتخطيط وحده لا يكفي للعملية بل لا

بد من وجود دعم سياسي يوجّه التخطيط على أرض الواقع (المحمود ٢٠١٨). يقال بأن التخطيط اللغوي، هو: تنفيذ الإجراءات الفنية والقانونية والإستراتيجية التي تتخذها دولة أو دول، تستهدف لغة واحدة أو أكثر، لهدف معين. أي: تنظيم اللغات من قبل الجهات الرسمية (secrétariats généraux,2014)، والتخطيط اللغوي، نوعان: التخطيط اللغوي المباشر، وهو: قرار السلطات العليا الهادفة في السياسة اللغوية من خلال الرسوم والقوانين الرسمية لصالح لغة ما في المجتمع ويسمى بالتخطيط اللغوي الصريح، أما التخطيط اللغوي غير المباشر، فهو نوعان: الأنشطة اللغوية غير الرسمية التي أصبحت عادة، وتأثير هذا النوع موجود في المجتمع دون أن يقترن بخطة هادفة يوجّه تلك الأنشطة اللغوية، أما الأنشطة اللغوية الرسمية التي تنطلق من سياسة لغوية محددة، فتقترن بخطة هادفة وموجهة، وتسمى بالتخطيط اللغوي الضمني (المحمود ٢٠١٨).

## سياق الدراسة:

نبذة تعريفية عن جمهورية مالي، فهي: بؤرة الإمبراطوريات والممالك، كإمبراطورية غَانَةَ ومالي والسُّنْغَيْ، ومملكة مَاسِينَا الدينية ومملكة التُّوكُلُورْ في فُوتَا[٦] ودولة سَامُورِي تُورِي في وَاسُلُوْن[٧] ومملكة كِينِيدُوغُو، ومملكة بَمْبَارة في سِيغُو[٨]. دخل الإسلام مالي في القرن الأول الهجري، حوالي ٦٠ هـ، واحتلت من قبل فرنسا في القرن التاسع عشر الميلادي، وفي سنة ١٩٦٠م نالت استقلالها (كجيرا، ٢٠١٥). وعاصمة جمهورية مالي «بماكو» واللغة الرسمية هي اللغة الفرنسية، ونظام الحكم فيها ديموقراطي. ونتيجة للصراعات السياسية الداخلية من جهة، وتدخل الاستعمار الفرنسي في شؤونها الداخلية من جهة أخرى، مرت جمهورية مالي ولا تزال تمر بأزمة أمنية ساحقة، خلَّفت انقلابات

٦ - في السنغال حاليًّا.

٧- في جمهورية مالي حاليًّا.

٨- مملكتا كِينِيدُوغُو، وبَمْبَارة في مالي حاليًّا.

عسكرية باسم الشعب، وذلك لتحقيق مصالح خاصة وأجندات خارجية، حالت دون مراعاة معاناة الشعب، وقد مرت بتطورات في نظام الحكم، فسميت بجمهوريات: الجمهورية الأولى: برئاسة الرئيس «مُودِيبُو كَيْتَا» أبو الاستقلال من (١٩٦٠-١٩٦٨). والجمهورية الثانية: بقيادة الدكتاتوري «موسى تَرَوَرِي» الذي قاد الانقلاب ضد الرئيس كيتا من (١٩٦٨-١٩٩١)، حيث قضى في الحكم قرابة (٢٣) سنة. ثم الجمهورية الثالثة: من إسقاط الدكتاتور في سنة (١٩٩١ - ٢٠٢٠). بقيادة الجِينِرَالْ «أحمد تُومَانِي تُورِي» بعد انضمامه إلى الحركة الديمقراطية (حسين، ٢٠١٩). وفي سنة (٢٠٢٠)، حصل انقلاب عسكري أيضًا بقيادة الكُولُونِيلْ «هَاشِمِ غُويْتَا» وهو الرئيس الحالي للحكومة الانتقالية، وسيكون هناك استفتاء على دستور جديد للبلاد تمهيدًا للجمهورية الرابعة، رغبة في تحقيق طموحات الشعب إلى المسار الصحيح، وذلك اعتمادًا على تاريخها وتراثها الثقافي العريق والمنير، ولاسترجاع هوية الأمة المالية والأمم الأفريقية واسترجاع مجدها وهيبتها بين الأمم، لا بد من الاعتناء بلغاتها الوطنية بدلًا من اللغات والثقافات الأجنبية الغربية (العلمانية) الضائع لمستقبل البلاد والعباد.

### الموقع الجغرافي، السكان، الأعراق (المجموعات العرقية) اللغات:

تقع جمهورية مالي في وسط غرب أفريقيا، كما يقع جزء من شمالها في الصحراء الكبرى، وهي دولة غير ساحلية، ومساحتها تزيد عن ١,٢٤١,٢٣٨ كيلو متر مربع، وهي من أكبر دول غرب أفريقيا مساحة، ولا تطل على البحر (secrétariats généraux, 2019). وتحد مالي سبع دول، هي: الجزائر شمالًا، وغينيا كوناكري، وساحل العاج في الجنوب الغربي، وبوركنا فاسو والنيجر شرقًا، وموريتانيا والسنغال، غربًا (حسين، ٢٠١٩). ويبلغ عدد سكان مالي حوالي: ٢٠,٨٥٥,٧٣٥

نسمة في سنة ٢٠٢١م (Sharma, 2022) وتشكل نسبة المسلمين، الأغلبية تقريبًا بنحو ٩٥٪ والباقي ٥٪ مشتركة بين المسيحية وعبدة الأوثان ومن لا دين له (حسين، ٢٠١٩). أما اللغات التي يُتحدث بها في مالي فهي أكثر من (٧٠) لغة. (Sharma, 2022). وعدد اللغات التي اعتُرِف بها حتى الآن، هي: ثلاث عشرة لغة وطنية، وذلك في المادة (١) بموجب المرسوم الصادر في تاريخ ١٩/ ٠٧/ ١٩٨٢م.

هذا وقد قسم (كجيرا ٢٠١٣) التركيبة الشعبية لجمهورية مالي باعتبار اللغات إلى أربعة أقسام رئيسة، هي:

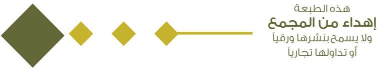
١. قبائل المَانْدِينْغْ (وَانْغَارَا) ويتكلمون بلغة المَانْدِي، وهم الأغلبية ويقدرون ٥٥٪ من السكان، وهم قبائل: البَمْبَارا، والسُّونِينْكِي، والمَانِنْكَا، والدِّيُولَا، والسِّينُوفُو، والمِينِيَانْكَا، والبُوزُو، والسُّومُونُو، والدُّوغُونْ، والبُوبُو.

٢. قبائل السّنْغَيْ: تتكون من قبائل متعددة، وهي في المرتبة الثانية بعد المَانْدِينْغْ من حيث الكثافة، ويقدر ١٢٪ من السكان، يعيشون في مناطق تُمْبُكْتُو وغَاوُ ومُوبْتِي وجِنِّي، وينتشرون في مالي والنيجر وبوركنا فاسو وغانا وبنين والسودان.

٣. قبائل الفُلَّانِيَّةُ: منتشرة في معظم المناطق في مالي من مَاسِنَا وواسُلُونْ، ونسبتهم ١٠٪ من السكان، ويعيشون على تربية المواشي والرعي.

٤. العرب والطَّوَارِقْ[٩] يمثلان ٣٪ من السكان يعيشون في مناطق الصحراء، كِيدَالْ وغَاوُ وتُمْبُكْتُو، وهم رعاة وتجار، وينتشرون في مالي والنيجر وتشاد وليبيا والجزائر.

٩- الطوارق يعيشون في صحراء مالي (المناطق الحدودية بين مالي والجزائر) لديهم لغتهم الخاصة، وتسمى «تماشق» ومكتوبة بالحروف اللاتينية منذ ١٩٦٧ ولغة الطوارق من اللغات الأمازيغية، لها أبجدية قديمة جدًا (الأبجدية الأمازيغية) وهم أقلية في مالي، وبوركنا فاسو، والنيجر، والجزائر، وليبيا. (Sidibe,2021).




**الدراسات السابقة:**

هناك دراسات تطرقت لموضوع «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي»، من بين هذه الدراسات: دراسة (Leveratto 2021) «السياسة اللغوية والسياسة الثقافية لفرنسا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى» قام الباحث باستعراض السياسة اللغوية لفرنسا في الدول المستعمرلنشر اللغة الفرنسية وثقافتها خارج فرنسا وداخلها من نهاية القرن التاسع عشر الميلادي قبل الثورة الفرنسية، وهذه الأنشطة انطلقت في سان لويس السنغال في ١٨٩٥م عاصمة غرب أفريقيا الفرنسية وأفريقيا الاستوائية الفرنسية، حيث وُجِّهَت لكل مستعمر من إداريين فرنسيين كل الصلاحيات أثناء الاستعمار، وبعد الاستقلال جاءت الموافقة على الوصاية والتحالف بين فرنسا والدول المستقلة لاستمرار اللغة الفرنسية لغة رسمية للبلاد من خلال تنظيم منهج ثقافي تحت رقابة وزارة الخارجية الفرنسية لإنشاء معاهد ومؤسسات ثقافية مباشرة لتعزيز اللغة الفرنسية بواسطة (المنظمة الفرنكوفونية)، فأصبحت اللغة الفرنسية لغة العلم والتقنية والاتصال، واستغلت فرنسا القادة الجدد لأفريقيا للدفاع عن اللغة الفرنسية، وإنشاء مجموعة دول الناطقين باللغة الفرنسية؛ لاستبعاد اللغات المحلية الأفريقية، واستثنى من هذا القرار جمهورية غينيا كوناكري بزعامة «سِيكُو تُورِي»، فقد نظم حملات لمحو الأمية، واختار اللغات الوطنية لبلده، وخطط لتعليمها في السنة الابتدائية الأولى.

وقد اتخذ الرئيس خطة سياسية فريدة، ولكنها أُلغِيَت بعد وفاته، للعودة بعد ذلك إلى السياسة اللغوية الفرنسية. واستمرت اللغة الفرنسية تتوسع في المجالات السياسية والثقافية والفنية، واتخذ الاستعمار إستراتيجية صارمة لتعزيز مكانة هذه اللغة من خلال النشر بالكتابات والسينما والموسيقى والمعارض الثقافية والاحتفالات اللغوية والإعلام وإنشاء الجمعية الفرنسية للعمل الفني؛ للتقارب بين الثقافة الفرنسية والأفريقية، دعمًا للثقافة الفرنسية. وقد هدفت دراسة (Sidibe,2021) الموسومة بـ «الفرنسية والعربية

واللغات المحلية في أفريقيا جنوب الصحراء (حالة مالي)» إلى واقع استخدام اللغة العربية والفرنسية والبَمْبَارِيَّةُ[١٠] في مالي، واستخدمت منهج دراسة الحالة مستعينة بأدوات تحليل القوانين والمراسيم والقرارات والتقارير ذات العلاقة، وتوصل الباحث إلى أن مالي متعددة اللغات، وهي قرابة (٢٠) لغة محلية، ولغتين خارجيتين، هي: الفرنسية والعربية، وقد دخلت اللغة العربية مالي بسلام عبر الصحراء، وفي عهد الإمبراطوريات والممالك الإسلامية أصبحت العلاقة في ذروتها، وأما الفرنسية وتحديدًا بعد استعمار الدولة من قبل فرنسا، ظهرت أولى اتصالات الماليين بها، ومع الاستقلال ١٩٦٠م اختيرت لغة رسمية للبلاد، وأصدرت السلطات المالية عدة قوانين لصالح اللغات الوطنية وتعزيزها. كما أُرسِل الطلاب لتعلم اللغة العربية إلى مصر للدراسة الجامعية في عهد الدكتاتور موسى تروري، فساهم ذلك في زيادة عدد المدارس والجمعيات العربية، وحولت المدارس العربية الإسلامية إلى وزارة التربية الوطنية، حيث كانت تدار من قبل وزارة الداخلية. كما هدفت دراسة المحمود، ٢٠٢٠م، المعنونة بـ (السياسة اللغوية في السعودية: تحليل ودراسة) إلى ذكر لمحة تاريخية عن السياسة اللغوية، فقد تطرق إلى السياسة اللغوية في البلاد العربية والمملكة العربية السعودية، وتطرق أيضًا إلى القوانين والأنظمة ودور البيئة الجغرافية وتأثيراتها اللغوية والثقافية والاجتماعية، ووجهة نظر القيادات حول تطبيق السياسة اللغوية السعودية على أرض الواقع وموقفهم من تفعيلها، وما تواجهه من صعوبات، ووضع خطة مقترحة لبناء سياسة لغوية متكاملة، تحقق رؤية المملكة ٢٠٣٠م. واستخدم الباحث المنهج المزدوج (الكمي والكيفي) مستعينًا بأدوات، هي: تحليل الوثائق، والاستبانة التي شارك فيها (٢٥) عينة من مجتمع دراسة الحالة المكونة من

١٠ - البَمْبَارِيَّةُ هي من أشهر اللغات في جمهورية مالي ويبلغ الناطقين بها أكثر من ٤٠٪ من السكان، ويعيشون في جنوب البلاد.

مسؤولين في جهات مختلفة من موظفي الحكومة، وتوصل إلى نتائج، أهمها: وجود سياسة لغوية بمنظومة وقوانين داعمة للمجتمع تدعم اللغة العربية، لكنها تفتقر إلى تطبيقها على أرض الواقع لطبيعة بعض الأنظمة المتعلقة أو عدم وعي بعض المسؤولين بحيثياتها وحاجتها إلى التطوير والتحديث، ومن التوصيات أيضًا: تشجيع الباحثين للتعرف على الوضع اللغوي للغة العربية الفصحى والعاميات، واللغات الأخرى ولغة الإعلام، وإعداد تقارير دورية لمراجعة السياسة اللغوية وتحديثها وفقًا للتقارير، وتثقيف المسؤولين بملامح السياسة اللغوية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقها على أرض الواقع. ودراسة (ناجح، ٢٠٢٠) وعنوانها: «الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية ٢٠١١» والتي هدفت إلى تسليط الضوء على قضية الحقوق اللغوية في المغرب، المتمثلة في الوثيقة الدستورية لعام٢٠١١، والحركات المهتمة بحقوق الإنسان اللسانية، والحقوق اللغوية في المغرب، وقد توصل الباحث إلى أن واقع الحقوق اللغوية في المغرب غير معتدل مع كل الجهود، فالمسألة اللغوية مازالت بحاجة إلى التحديث والتطوير، ومن التوصيات: اهتمام الدولة باللهجات من خلال حمايتها، وتشجيع البحث العلمي فيها، وإنشاء معهد وطني لحماية اللهجات والتعبيرات الثقافية، وإصدار قوانين تنظم استعمال اللغة وتوظيفها في المجال العام. ودراسة (Suresh Majeed 2019) بعنوان: «دمج الأقليات في الهند: الإطار القانوني والسياسي» وقد قام الباحثان باستعراض الوضع السياسي في دولة الهند من التأسيس لحماية الحقوق اللغوية للأقليات وهويتها وثقافتها وتعزيزها على مر السنين، حيث مرت الهند بظروف غير طبيعية (الظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية) وتوصلا إلى أن السياسة اللغوية للهند أعطت ثمارها، حيث تمكنت من خلق بيئة مميزة تحمي الأقليات وتعزز المساواة والتعددية اللغوية في الدستور، لكن التطبيق الفعلي والممارسة من قبل السلطات الفدرالية لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ولذلك يرجى مراجعة السلطات لأخطائها لتنفيذ الحقوق التي شرعها الدستور والأنظمة




القانونية، لتحقيق الأمن والسلامة والمساواة بين المجموعات العرقية والتي يعبر عنها الدستور بحرية الدين والضمير والحقوق الثقافية والتعليمية المكفولة للأقليات، وإلا ستنقرض لغات الأقليات المهددة من اللغات الهندية. وهناك دراسة أخرى للوادعي، ٢٠١٨، بعنوان: «السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في ألمانيا»، هدفت إلى التعرف على تجربة جمهورية ألمانيا الاتحادية في قضية السياسة والتخطيط اللغوي للاستفادة من التجارب العلمية في التخطيط اللغوي للغة العربية، استخدم الوادعي منهج الاستقراء التاريخي، وتوصل إلى نتائج، أهمها: أن ألمانيا واجهت صعوبات للانتقال من اللغة اللاتينية إلى اللغة الألمانية القومية، وأن هناك محاولات يائسة منذ القرن السادس عشر لجعل اللغة الألمانية لغة مكتوبة، وكلها باءت بالفشل بسبب الظروف الاقتصادية والاضطهاد العنصري إبان الحكم النازي وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومن أبرز جهود الألمان في التخطيط اللغوي: أنهم وضعوا خطة لتعليمها في المدارس وأن لا يتحدث المواطن إلا باللغة الألمانية، كما اتخذوا خطوات عريضة وصارمة في السياسة اللغوية، وكان لهم مسار السياسة اللغوية الرسمية والتعليمية واللغوية العامة، ومسار للأجانب خارج ألمانيا وداخلها الذي يُعد من أولوياتهم في السياسة الخارجية. وعكفت دراسة أخرى لطجو، ٢٠١٦، بعنوان: «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة»، لاستعراض الخطوات العريضة للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي لفرنسا، بذكر أهم الأنظمة والقوانين ودور المؤسسات الفرنكوفونية وأثرها على الواقع اللغوي وتعليم اللغة الفرنسية والتتويج لها وللثقافة الفرنسية، مع بيان كيفية الإفادة منها؛ لخدمة اللغة العربية، وتقوم الدراسة على منهجية دراسة الحالة، واستخدام أدوات متنوعة لتحليل القوانين والمراسيم والقرارات والتقارير الفرنكوفونية واللجان المصطلحية والتقارير المقدمة للبرلمان... والاطلاع على أدبيات البحث والزيارات العلمية وتدوين الملاحظات، وتوصل طجو إلى نتائج، أهمها: معاناة فرنسا قبل الثورة من التفتت اللغوي، وقد ساهمت الثورة في فرض اللغة الفرنسية

من خلال تكوين إطار قانوني وسياسي ومؤسساتي، انطلاقًا من قرار «فيلر كوتريه» (١٥٣٥) إلى المادة الثانية من الدستور الفرنسي (١٩٩٢) وقانون (١٩٧٥) القائل بحق كل مواطن فرنسي في التعبير والحصول على المعلومات باللغة الفرنسية وغيرها من القوانين، وكذلك دور الحراك الأكاديمي الفرنسي وإنشاء مؤسسات ولجان مصطلحية، كجهاز إثراء اللغة الفرنسية، وإنشاء المنظمة الفرنكوفونية الدولية التي كان لها أهداف لغوية وجغرافية واقتصادية، ثم تطورت المنظمة إلى فاعل عسكري وهجومي في مجال الترويج للتنوع اللغوي والثقافي. ودراسة المحمود، ٢٠١٥، المعنونة بـ «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا: دراسة حالة»، التي هدفت إلى استعراض الواقع وتقييم التجربة رغم التعدد اللغوي والثقافي والعرقي الكبير، وقد استخدم المحمود منهج دراسة الحالة مستعينًا بأدوات تحليل الوثائق الرسمية والحكومية ذات العلاقة ومقابلة المهتمين بالتخطيط اللغوي والملاحظة وتدوين الأفكار، وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن لدولة أستراليا تجربة ناجحة في التخطيط اللغوي لمشاركة كل الأطراف المعنية في تنفيذها لوعيهم بأهداف التخطيط، والمتابعة، والتقييم المستمر، والبحث، والاطلاع على التجارب؛ لبناء سياسة لغوية قوية وناجحة. ودرس (بن رابح، ٢٠١٥) التخطيط اللغوي في الجزائر، فقام باستعراض وضع السياسة اللغوية للجزائر وتطرق إلى أنوع التخطيط اللغوي الثلاثة: (المكانة، والبيئة، والاكتساب)، وأهم مراحل التنمية الاقتصادية للجزائر، واستخدم المنهج التاريخي لجمع البيانات بأدوات تحليل الوثائق الرسمية والحكومية ذات العلاقة والملاحظة، وتوصل الباحث إلى نتائج، أهمها: أن الجزائر بلد متعدد اللغات وتقدر عدد لغاتها (١٨) لغة، أهمها: العربية (اللغة الرسمية)، والأمازيغية بأصناف متنوعة، مثل: تقبيليت وتشويت، وتمشاك... ومن أسباب عوامل التعدد في الجزائر: قسوة الاستعمار الفرنسي، فالناطق باللغة العربية يريد العربية وهي أشهر اللغات، والأمازيغ يرون لغتهم بأنها أشهر اللغات، والناطق بالفرنسية ضد العربية والأمازيغية، هذه



الانقسامات سببُ فشل السلطات في توحيد اللغة في البلاد لتحقيق السلام اللغوي.

ودراسة أخرى لأحمد غيندو [11] Guindou، 2015، تضمنت تعريف السياسة اللغوية والجانب التاريخي للسياسة اللغوية في مالي، والوضع الحالي للغات الوطنية، وتحليلها والتحديات التي واجهتها، كما تضمنت أيضًا رؤية الاتحاد الأفريقي حيالها، ومهام الأكاديمية الأفريقية للغات وأهدافها ومقرها في بماكو، ورؤية دولة مالي حيال اللغات الوطنية، وقد استخدم غيندو المنهج التاريخي الاستقرائي، واستعمل في جمع البيانات أدوات الملاحظة وتحليل الوثائق الرسمية الحكومية، وتوصل إلى نتائج، أهمها: أن مالي تتمتع بسياسة لغوية واضحة تستند إلى التعددية اللغوية الوظيفية وذلك مبدأ واضح يساهم في الترويج للغات الوطنية، واقترح الباحث توصيات لترويج السياسة اللغوية وتفعيلها في مالي، منها: التزام السلطات العليا بتنفيذ السياسة اللغوية الحالية والتقييم المستمر وتحديد بعض الوسائل البديلة لتسهيل تنفيذها. ودراسة جديدة، (Olubukola, & Moruwawon, 2015) تناولت «مشكلة التخطيط في غرب أفريقيا» وتضمنت حالة اللغات الداخلية والخارجية وتاريخها وكيفية إدارة اللغة في غرب أفريقيا، والآثار الاجتماعية والثقافية والسياسية المترتبة على ذلك، ومعوقات تعزيز اللغات المحلية في أفريقيا، واتخذت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة، والتي اعتمدت أدوات الملاحظة وتحليل الوثائق، وتوصلت إلى أن مشكلة اللغة في دول غرب أفريقيا ترجع أصولها إلى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م، ومعاهدة فرساي في ١٩١٩م، التي نصت على تجزئة أفريقيا بين القوى الاستعمارية، وكل قوة تسعى على انتشار لغتها، والتي أثرت تأثيرًا مباشرًا على اللغات المحلية (لغات السكان الأصليين)، وأوصت الدراسة بأنه يجب تبني سياسة لغوية

١١ - أحمد سالف غيندو، باحث ومتخصص في علم اللغة الاجتماعي، ومحاضر في جامعة بماكو.

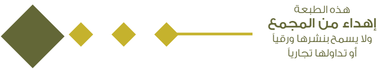
قادرة على تعزيز التفاعل المتبادل وإثراء أدبيات مكتبة اللغات الأفريقية الموروثة لتطوير التعليم وتعزيزه. ودراسة أخرى (Pakarinen 2009) بعنوان:«حالة اللغة الفرنسية في أفريقيا، السياسة اللغوية في مالي والسنغال» التي هدفت إلى معرفة السياسة اللغوية في بلدين يتميزان بالتعددية اللغوية، واللغة الرسمية هي لغة الاستعمار (الفرنسية)، ومعرفة ما إذا كانت اللغة الفرنسية لها تأثير على اللغات المحلية للبلدين، وتهديدها لهذه اللغات المحلية، كما تناولت تاريخ غرب أفريقيا، ومعنى اللغة كهوية وقومية، والدولة القومية، والأمة، والجماعات العرقية، وتناولت أيضًا أيديولوجية اللغات في أفريقيا والنظريات اللغوية ووسائل تعديل اللغة وتوحيدها، كما تناولت أيضًا السياسة اللغوية الفرنسية الفلندية والفرنكوفونية واللغات الأفريقية والمنظمات الأكاديمية الأفريقية للغات، وسياسة اللغة في مالي والسنغال (التعليم والإعلام) عند الاستقلال عام ١٩٦٠م، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مستقبل اللغات المحلية في البلدين في تحسن من خلال المتطوعين والعاملين في تطويرها، والعمل على إنهاء الهيمنة الفرنسية، كما تواجه صعوبات كبيرة لأن صناع القرار لا يخططون، لتكون هذه اللغات يومًا ما لغة رسمية للبلد، لأن مالي والسنغال اعتمدا قرار المنظمة الفرنكوفونية، التي تلزمهما للترويج لصالح اللغة الفرنسية على حساب كل اللغات المحلية والدولية، وعليه يكون استخدام اللغات الوطنية استخدامًا رمزيًّا بحتًا، وضرورة تحديث السياسة اللغوية وتطويرها في مالي والسنغال؛ حفاظًا على التنوع اللغوي وتطويرًا للغاتها الوطنية، مما يعطي فرصة للأجيال القادمة اعتماد لغاتها المحلية لغة رسمية.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الهدف الذي يمثل الفجوة البحثية، وهي واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي، وتحليل وضع اللغات المحلية، وقد اتقفت

الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام أدوات متنوعة ومتشابهة، وهي الوثائق الرسمية للدولة، والدراسات العلمية، وتحليل مضمونها، والوثائق التاريخية ذات العلاقة.

## منهج الدراسة وأدواتها:

نظرًا لطبيعة الموضوع، اختار الباحث منهج دراسة الحالة، وهي من المناهج التي تستخدم لدراسة الظواهر الاجتماعية اللغوية غالبًا، يسعى الباحث إلى استكشاف الأدبيات المتعلقة بموضوع واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي وتفسيرها في جمهورية مالي. واستعان بأدوات، هي: الوثائق الرسمية للدولة (المراسيم الوزارية والسجلات). والملاحظة في الدراسات العلمية المتعلقة وتحليل مضمونها، والوثائق التاريخية ذات الصلة، والاتصال بمن له علاقة بالموضوع من الموظفين والباحثين وذوي الخبرة في مجال التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. ففي بداية الستينيات من القرن العشرين الميلادي، حاول الباحثون وضع أطر البحث ومناهجه في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي، يرى «هولت جونسون» (٢٠١٥، ٢٠١٨) أن منهج التحليل التاريخي البنيوي، ظهر في التسعينيات من القرن العشرين كردة فعل ضد «المنهج الكلاسيكي الجديد» الذي ركز على السياسات اللغوية للدول القومية المتعددة اللغات، التي نالت استقلالها بغية دراسة مشكلات بشأن لغة التدريس، واختيار اللغة الرسمية للاندماج الاجتماعي الثقافي. وعليه، فالمنهج التاريخي البنيوي يهدف إلى دراسة وضع الاكتساب وكيفية استخدامه وتوزيعه في المجتمع، وتأثير القرارات المتعلقة بها من أياد خارجية، لذلك يركز على السلطة وسياستها في استخدام اللغات وتعلمها، استكشافًا للعوامل التاريخية والهيكلية التي تؤدي إلى سياسات وخطط تدعم نظم عدم المساواة واستدامتها ويمكن تقسيم الدراسات التاريخية البنيوية إلى مستويين:




- المستوى الكلي للبيانات والتحليل، وهي: الأيديولوجيات المباشرة وغير المباشرة من السياسات والخطط، وما يربط بين خطط تعليم اللغة والتنمية الاقتصادية ونشر مواردها، مثل: التقسيم اللغوي لأسواق العمل.
- المستوى الجزئي للتحليل والبيانات: يركز على الظواهر كاستخدام اللغة في الفصول الدراسية. ويرى أيضًا أن دراسة الحالة جزء من الدراسة التاريخية البنيوية التي تدور حول:
- تخطيط الوضع اللغوي الذي يتضمن تاريخ الاستعمار وسياسة التقسيم الطبقي الإثنولوجي في التعليم العالي وسوق العمل، ويركز على السياسات الحكومية الرسمية (المستوى الكلي)، والممارسات الخطابية التي تعني (المستوى الجزئي).
- وتخطيط الاكتساب من خلال اختبارات التدريس وممارسته، والمتضمِّن أيضًا توصيات للإصلاحات في السياسات والممارسات التي يمكن أن تقلل من نظام عدم المساواة.

ومناهج دراسة الحالة، هي: مناهج البحث الوصفي الاستكشافي التي يمكن الاستعانة بها في جمع البيانات وتحليلها، وتتميز بالعمق والتركيز والتفصيل وتعدد الأدوات، ليختار الباحث ما يناسب دراسته (الشويرخ، ٢٠١٠).

## نتائج الدراسة ومناقشتها:

### ١-استكشاف واقع السياسة اللغوية في جمهورية مالي:

**أ-مبادئ (منطلقات) السياسة اللغوية في جمهورية مالي**، وهي: عبارة عن الركائز المعمول بها من اللوائح الداخلية لوزارة التربية الوطنية، حددها مجموعة من الباحثين المتخصصين التابعين للوزارة، وردت تلك المبادئ في معظم البحوث والدراسات




والوثائق الرسمية للوزارة التي اطلع عليها الباحث، وتهدف إلى تقارب الهوية الثقافية وحماية تراث تاريخها العريق؛ لخلق جو يجمع اللغات الوطنية تحت علم واحد لمنع التمزق والتفريق بين المواطنين وفرض الوحدة الوطنية والتعايش السلمي من خلال التعددية اللغوية، التي تحدد المصير المشترك وتستجيب لشعار الدولة (شعب واحد، هدف واحد، عقيدة واحدة)، ومن هذا المنطلق تستند السياسة اللغوية لجمهورية مالي على المبادئ السبعة الآتية:

المبدأ الأول: تمثل اللغات الوطنية الهوية والمرجع الأساسي للتعرف على التراث والقيم والثقافة المتنوعة الدولة.

المبدأ الثاني: احترام التنوع اللغوي لتعزيز الوحدة الوطنية التي عرفت الدولة بها في تاريخها قبل الاحتلال الاستعماري، ويجب ضمان بقاء ذلك؛ للتعايش السلمي والتنوع اللغوي لإثراء ثقافة الدولة.

المبدأ الثالث: لكل مواطن الحق في التحدث بلغته الأم وتعلمها، فالتعليم بلغة الأم حق أساسي من حقوق الإنسان، كما هو حق لكل طفل.

المبدأ الرابع: ضرورة تعزيز جميع اللغات الوطنية وتطويرها، مما يدعم سياسة الإدارة اللا مركزية في البلاد.

المبدأ الخامس: يجب أن يتعلم كل مواطن على الأقل لغة وطنية واحدة، ولغة أو لغتين أفريقيتين، ولغتين دوليتين، إضافة إلى لغة الأم.

المبدأ السادس: تفرض اللغات نفسها بموجب قانونها الديناميكي رقم: (٩٦-٠٤٩) ٢٣/ أغسطس/ ١٩٩٦ بشأن شروط وأحكام تعزيز اللغات الوطنية التي تنص في مادتها الأولى على أن اللغات الوطنية تتمتع بنفس الحقوق مع احترام التنوع الثقافي والوحدة الوطنية، وفي المادة الثانية تنص على: أن الدولة تسمح للمواطنين المشاركة في ترويج

اللغات الوطنية ثم استخدامها في مختلف المجالات، مثل: الإدارة، والتجارة، والمعاملات الاقتصادية، والتفاعلات الاجتماعية، والأنشطة الثقافية، والزراعة، وتربية الحيوانات.

المبدأ السابع: تستند السياسة اللغوية في مالي على «التعددية الوظيفية، سهلة الاستخدام»[١٢] وتسمى بـ:«اللا مركزية والتكامل الأفريقي»[١٣] (AMALAN، 2012)[١٤].

**ب- أهم الأنظمة والقوانين المتعلقة باللغات الوطنية، هي:**

سارعت السلطات العليا من الجمهورية الأولى فجر الاستقلال في اعتماد بعض اللغات الوطنية لأهميتها والعلم بأن الأمة لا تخرج من ظلمات الجهل ولن تتقدم إلا من خلال اعتماد لغاتها الوطنية، لذلك اتخذ الرئيس مُودِيبُو كَيْتَا في عام ١٩٦٢م قرارات سياسية صارمة لصالح اللغات الوطنية في مجال التربية والتعليم، وبعد أربع سنوات وفي ٢٦/ ٥/ ١٩٦٧ قرر بإنشاء أبجديات للكتابة واعتمادها بأربع لغات وطنية (البَمْبَارِيَّة، والفُلَّاية، والسّنْغَيْ، والطوارق) إلا أن انقلاب «موسى تروري» الدكتاتوري، ساهم في تراجع المشروع الوطني للغات (سيبي، ٢٠٢٠). ولم تتوقف نشاطها لأن المؤسسات المعنية بالسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي قامت بمسؤوليتها وتنفيذ ما في وسعها، حيث اتُخِذت بعض المراسيم الداعمة لها، وإنشاء مؤسسات ساهمت في تنفيذ بعض أهداف السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. وتليها الجمهورية الثالثة ١٩٩٢م التي بدأت باتخاذ

---

١٢ - تعدد اللغات الوظيفية سهلة الاستخدام، هي: منهج إستراتيجي لإدارة التعددية اللغوية الأفريقية مع مراعاة مبدأ المساواة بين اللغات ومبدأ واقع الوظائف المختلفة التي تتولاها.

١٣- النهج اللا مركزية والتكامل الأفريقي، وهي: لغة ذات هواية بالإضافة إلى لغة الاتصال الدولي والتي تدعو إلى العيش المشترك بين اللغات دون تهميش لغة على أخرى، مما يحقق مبدأ المساواة بين المستويات المحلية، والإقليمية، والوطنية، والأفريقية.

١٤- (AMALAN) (أملان) أكاديمية لغوية تابعة للحكومة المالية، أُنشِئت في ١٣ سبتمبر ٢٠١٢م بموجب المرسوم، نتيجة توصيات المنتدى الوطني للتعليم في ٢٠٠٨م، وهي مؤسسة علمية ثقافية تكنولوجية، تستهدف تنفيذ سياسة لغوية لترويج اللغات الوطنية المعتمدة وتطويرها في جميع مجالات الحياة السياسة والاقتصادية والإدارية والفنية.

قرارات مماثلة للجمهورية الأولى، حيث نص الدستور على شرعية نشر اللغات الوطنية والترويج لها، وطباعتها رسميًّا. واعتُمِدت ثلاث عشرة لغة وطنية للدولة، وتعد من أكبر الإنجازات في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي.

**١ - الدستور:**

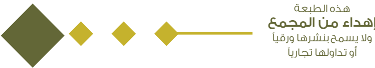
في ديباجية الدستور المالي: الدفاع عن حقوق المرأة والطفل وعن التنوع الثقافي واللغوي للجماعة الوطنية، وضمان تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة والتراث الثقافي. في المادة الثانية من الدستور المالي: كل الماليين يولدون ويبقون أحرارًا ومتساوين في الحقوق والواجبات. كل تمييز مبني على أساس الأصل الاجتماعي واللون واللغة والعرق والجنس والدين والرأي السياسي فهو محظور. (قانون مالي ١٩٩٢). وانطلاقًا من الدستور، تستمد السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في مالي؛ لتعزيز مبادئها اللغوية وحمايتها المتنوعة، وتحقيق الرؤية المصيرية التي تسعى للعيش معًا في إطار دولة شعارها شعب واحد، هدف واحد، عقيدة واحدة، متعددة اللغات، وخلق توازن مناسب بين اللغة الرسمية واللغات الوطنية، تعزيزًا للحقوق اللغوية.

**٢- المراسيم:**

- في ٢٦/ ٠٥/ ١٩٦٧م اتُخِذ قرار مرسوم، رقم PG-RM /85 بإنشاء الحروف لأبجدية اللغات[١٥] الأربع التالية. وتصميم كتب لمحو الأمية، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ، واللغة الفولانية، واللغة السّنْغَيْ، ولغة تماشيق.

- من توصيات المؤتمر الوطني الثاني سنة ١٩٧٨م، إدخال اللغات الوطنية في نظام

١٥- هي: مجموعة من الرموز أو العلامات الرسومية، تهدف إلى تمثيل الأصوات بنظام متفق عليه في لغة من اللغات.






التعليم الرسمي. وفي سنة ١٩٧٩م، فُعِّلت التوصية بإدخال بعض اللغات الوطنية في التعليم الرسمي للتجربة (AMALAN، 2012).

- أُصدِر قرار مرسوم برقم PG-RM /159 في تاريخ ١٩/ ٠٧/ ١٩٨٢م، لتفعيل لغات أخرى وطنية لتصبح عشر لغات، مع كتابتها واستخدامها في مشاريع التنمية الريفية لمحو الأمية، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ، واللغة الفولانية، واللغة السُّنْغَيْ، ولغة تَمَاشِيكْ، واللغة السونيكية، ولغة الدُّوجُونْ، ولغة مَامَارَا، ولغة بُومُو، ولغة سِينَارَا، ولغة البُوزُو.

- في ٢٣/ ٠٨/ ١٩٩٦م أصبحت ثلاث عشرة لغة وطنية بموجب مرسوم برقم: ٩٦-٠٤٩ وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ، ولغة بوبو، ولغة بوزو، ولغة الدوجون، ولغة الفولانية، ولغة الحسانية، ولغة مامارا، ولغة الماندنغ، ولغة السونينكية، ولغة السونغي، ولغة سينارا، ولغة تماشيق، ولغة قَسُونْكَا. أما الحسانية، فهي تمثل اللغة العربية رسميًّا في جمهورية مالي.

- في المادة العاشرة من قانون التوجيه في التعليم، العنوان: (١) من الفصل (٢) : ينص قانون رقم ٩٩-٠٤٦ بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٩م، أن التعليم يُوَفَّر باللغة الرسمية، ويشرح الوزراء والمسؤولون عن التعليم كيفية تطبيق اللغات الوطنية.

**ت- المؤسسات والمنظمات التي تساهم في تطوير اللغات الوطنية ونشرها:**

أُنشِئت هذه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، لتعزيز تلك القوانين والمراسيم المتعلقة باللغة، كما سمحت للمنظمات الدولية المعنية بالإسهام في تطوير اللغات المحلية ونشرها. لترويجها وحمايتها والعمل على توحيد الجهود وتوجيهها؛ لتساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ومن أهم هذه المنظمات كما ورد في

(secrétariats généraux, 2014) ما يلي:

| | |
|---|---|
| المركز الوطني لمحو الأمية الوظيفية | CNAF |
| مركز محو الأمية الوظيفية | CAF |
| البرنامج العالمي التجريبي لمحو الأمية | PEMA |
| المعهد الوطني لمحو الأمية الوظيفية واللغويات التطبيقية | INAFLA |
| عملية التنمية الريفية | ODR |
| المديرية الوطنية للتعليم غير النظامي واللغات | DNAFLA |
| برنامج تطوير التعليم العشري | PRODEC |
| المديرية الوطنية للتعليم الأساسي | DNEB |
| المركز الوطني لمصادر التعليم غير النظامي | CNR-ENF |
| معهد عبد الله باري للغات | ILAB |
| مركز التعليم التنموي | CED |
| المركز الوطني للتربية | CNE |
| الأكاديمية المالية للغات | AMALAN |
| الأكاديمية الأفريقية للغات | ACALAN |
| وكالة التعاون الثقافي والفني | ACCT |
| جمعية القروية | AV |

| | |
|---|---|
| Café | مركز تعليم المرأة |
| CALAN-MALI | نادي أصدقاء اللغات الوطنية في مالي |
| CELRELA | المركز المحلي لبحوث اللغويات التطبيقية |
| UNESCO | الأمم المتحدة للتربية و التعليم و الثقافة |
| CL | مركز اللغات |
| DELAN | وصف اللغات |
| DNENF-LN | المديرية الوطنية للتعليم غير النظامي و الوطني |
| DRAF | المديرية الإقليمية لمحو الأمية الوظيفية |
| DYLAN | ديناميات (استمرار نمو اللغة) اللغات |
| EPT | التعليم للجميع |
| ESLI | الرسم اللغوي |
| FLASH | كلية الآداب و اللغات و العلوم الإنسانية |
| SIL | الجمعية اللغوية الدولية |
| ENF | التعليم غير الرسمي |
| UAI | الاتحاد الأكاديمي الدولي |

بالنظر إلى هذه المنظمات الكثيرة مع مشاريعها الضخمة خاصة المحلية منها، لم تتحقق شيئًا من أهدافها الكثيرة وحتى موقعها على الإنترنت غير مفعلة ولم تُحَدَّث، فيفترض أن تكون لها مجلة، أو تكون معلوماتها الأساسية -على الأقل- متوفرة على موقعها، فمن




الصعب الرد على الرسائل، مع وجود وسائل لذلك، لأن الإنترنت في العاصمة متاح، فينبغي استحداث هذه المواقع وتفعيلها والتنسيق معًا لتوحيد الجهود؛ تحقيقًا للأهداف التي من أجلها أُسِّسَت.

**٢- بحث السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي، وتأثيرها على اللغات الوطنية:**

استخدم الاستعمار القوة المفرطة لنشر اللغة في إدارة الدول المستعمرة، وفرضت على هذه الدول نشر لغتها، بدليل أن مناطق «السودان الفرنسي» لما أرادت نيل استقلالها الذاتي، اشترط عليها «ديغول» الحاكم الفرنسي سنة ١٣٧٨هـ بين قبول الدستور، لتصبح الدولة عضوًا في مجموعة الشعوب الفرنسية وتضمن لها الدفاع والاقتصاد والشؤون الخارجية، أو رفض الدستور؛ مما يعني الاستقلال التام مع التهديدات والوعيد بقطع كل المعونات الفنية والإدارية. فقبلت معظم الدول الدستور المقترح والشروط (شاكر، بيلتو ١٩٨٦م). واستقلت «جمهورية مالي» بقبول الدستور الفرنسي المقترح، وأصبحت مالي من بين الدول الفرنكونية، دون النظر إلى مصلحة الدولة والمجتمع وطبيعتها. وهذا يثبت أن الاستعمار يستخدم اللغة الفرنسية والفرنكوفونية في خدمة مشاريعها السياسية الإستراتيجية (طجو، ٢٠١٦). حارب الاستعمار اللغة العربية بوسائل مختلفة، كما حارب اللغات الوطنية كلَّها، لفرض لغته على مناطق السودان الفرنسي، علمًا أن اللغة العربية هي اللغة الوحيدة المكتوبة من بين تلك اللغات المحلية (الأفريقية)، فمن المنطق أن تكون هي اللغة المنافسة للغة الفرنسية، لأن المقاومة الشديدة التي واجهها الاستعمار كانت من المثقفين بالثقافة العربية الإسلامية؛ لذا حاولت التخلص من اللغة العربية والمنتمين إليها، فأُنشِئت المدارس الفرنسية، واشتُرِط على أولاد المسلمين المشاركة في التعليم لإضعافها (اللغة العربية)، والضغط على المدارس التقليدية (المراكز القرآنية والزوايا في المساجد والنوادي)

التي يتناقل بينها العلماء والفقهاء للتدارس. فأصدر «فهدرب» الحاكم الاستعماري في سنة ١٨٥٧م، قرارًا بإغلاقها، وامتنع عن افتتاح المدارس العربية إلا بشروط، فنهب التراث الديني والعلمي والثقافي للمنطقة، وقضوا على العلماء (كجيرا،٢٠١٣).

### أ- أهم وسائل الاستعمار في التأثير على اللغات الوطنية:

#### ١- منع التحدث باللغات الوطنية والمخاطبة بها:

مُنِع التحدث باللغات الوطنية خلال فترة الاستعمار، أو الكتابة بلغاتها في المدارس وفي الدوائر الحكومية (ميغا، ٢٠٠٦)، والغريب في الأمر، أن جل المثقفين (الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين، ورجال الأعمال) في المدن يتحدثون - حتى الآن- غالبًا باللغة الفرنسية أو الإنجليزية بدلًا من اللغة المحلية أو لغة الأم حتى بين أهاليهم.

#### ٢- منع اللغات ذات المكانة في المجتمع من التمدد والانتشار:

من أهم وسائل الاستعمار في التأثير على اللغات، منع اللغات ذات المكانة في المجتمع من التمدد والانتشار، كتشجيع اللغات العامية على اللغة العربية، ويُعد هذا المنع من بين أخطر وسائل الاستعمار لمحاربة اللغات المنافسة له. ويرى سعودي (٢٠٠٢) أن الاستعمار شجع اللغات العامية للقضاء على اللغة العربية، مثل: دعمه للغة الأمازيغية في المغرب العربي، إذ أنشأ لها أكاديمية في فرنسا سنة١٩٦٧م، وكذلك في مصر وسوريا وبلاد المغرب العربي على يد مفكرين عرب. وأما في جمهورية مالي فيرى الباحث أن اتخاذ أكثر من أربع لغات وطنية أو رسمية هي عرقلة عن التطور اللغوي، فقد مُنِعت أي لغة من اللغات المحلية أن تتطور وتنتشر. وكان للمنظمات الحكومية والأهلية دور في نشر لغات محلية أخرى والترويج لها غير اللغات الوطنية الرسمية المعترف بها في الدولة، وهي

كثيرة أصلًا فقد اعترفت الدولة بثلاث عشرة لغة، وهذه اللغات ليست أكثر من غيرها استعمالًا، كما أن هناك لغات لم تدرج من اللغات الوطنية، علمًا أن استعمالها (أو الناطقين بها) أكثر بكثير، مثل لغة «مورو»، وبالنظر أيضًا إلى المكانة الاجتماعية للغات وقوتها؛ فاللغة العربية لم تدرج من بين اللغات الوطنية إدراجًا مباشرًا[16] وهي لغة محلية أدبية ثقافية ودينية وعرقية، ولها تاريخ في جمهورية مالي.

### ٣- إصدار القوانين للتشدد على المدارس العربية الإسلامية:

وهي خاصة باللغة العربية لأنها المنافس الحقيقي للغة الفرنسية، وبقية اللغات كلها شفهية. فالحاكم الاستعماري «فهدرب» أصدر قرارًا مفصلًا برقم (٩٦)، في ١٩٥٧م، يتعلق بالكتاتيب القرآنية والمراكز التعليمية الإسلامية؛ للرقابة عليها، ومنع افتتاح المدارس العربية الإسلامية إلا بإذن من الحاكم، واشترط مشاركة الأولاد الذين بلغوا من العمر( ١٢) سنة في المدارس الاستعمارية، وتتابعت القوانين الصارمة من حكام الاستعمار؛ لعرقلة التعليم العربي والإسلامي (كجيرا، ٢٠١٣).

### ٤ – قطع الصلة بين اللغة العربية واللغات المحلية:

وضع الاستعمار خطة لتعليم اللغات المحلية في المدارس الحكومية من المرحلة الابتدائية، وفرض استخدام الحروف اللاتينية بدلًا من الحروف العربية التي كانت تُكتب بها من قبل، ودعمها لتكون الحروف اللاتينية بديلًا للحروف العربية (ميغا، ٢٠٠٦). وتحققت الخطة فعلًا وأصبحت اللغات الوطنية وبعض من المحليات تكتب بالحروف اللاتينية، وأُلِّفت كتب إسلامية وتفاسير مكتوبة بالحروف اللاتينية من قِبل المستعربين للأسف! وقد يرجع السبب في ذلك إلى وجود منظمات تدعم التأليف بالحروف اللاتينية وتشجعه.

١٦- يعني: اعتراف الحكومة باللغة العربية من خلال اللغة الحسانية.



**٥- محاولة التأثير المباشر أو الإشراف على تعليم البلاد المستعمرة:**

كانت المدارس التقليدية الإسلامية منتشرة في غرب أفريقيا قبل الاستعمار، لنشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية، ولما دخل الاستعمار هذه البلاد حارب اللغات الوطنية واللغة العربية بصفة خاصة، وحدَّ من انتشارها، وعمل على فرض السيطرة عليها بكل الوسائل، ثم بدأ في إنشاء مدارس عربية في المدن لنشر الثقافة الاستعمارية بسياسة المهادنة والاحتواء، فأُنشِئت أول مدرسة عربية في مدينة جِينِي سنة ١٩٠٦م، كما أُنشِئت مدرسة عربية أُخرى سنة ١٩١٠م في مدينة تُومْبُكْتُو على يد الحاكم الفرنسي أيضًا (كجيرا،٢٠١٣).

## ب- تأسيس المنظمة الفرنكوفونية وتأثيرها على اللغات الوطنية في جمهورية مالي:

المنظمة الفرنكوفونية: عبارة عن مجموعة من الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وهي من أهم المنظمات العالمية الإمبريالية الاستعمارية التي تهدف إلى نشر اللغة الفرنسية والثقافة العلمانية الغربية في مستعمرات فرنسا خاصة. أُسِّسَت سنة ١٩٦٠م، وتضم (٨٠) بلدًا و(٥٧) عضوًا و(٢٢) مراقبًا، غايتها حماية اللغة الفرنسية والتعزيز لها، ونشر قيمها، والترويج للتعدد اللغوي. وللمنظمة الفرنكوفونية أبعاد لغوية ثقافية وسياسية واقتصادية، ولها زراع في المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية والجامعات، وفي الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية والصحف والمجلات (طجو، ٢٠١٦). من خلال هذه المؤسسات، تلعب المنظمة دورها السياسي والعسكري والإعلامي، فتُرَوِّج لثقافتها العلمانية وشرعية تدخلها في شؤون الدول المستعمرة لها، وللمنظمة الفرنكوفونية فروع تابعة لها تعمل تحت إشرافها، ولذلك يُعد تأثير هذه المنظمة وأتباعها واضحًا.

### ٣- تحليل اللغات الوطنية، حيث السياسات اللغوية والواقع اللغوي في جمهورية مالي:

#### أ- وضع اللغات الوطنية في جمهورية مالي:

يرى المحمود (٢٠١٥) أن قياس مدى نجاح التخطيط اللغوي، يعني تطبيق القوانين السياسية على أرض الواقع، لكن يمكن التفريق بين قياس نجاح التخطيط اللغوي، ووضع السياسة اللغوية. فقياس مدى نجاح التخطيط اللغوي يعني قياس مدى تطبيق القوانين السياسية على أرض الواقع، وأن هذه السياسة اللغوية يمكن اعتبارها الغاية المرجوة التي يسعى لتحقيقها في السياسة اللغوية. أما الشق الثاني (وضع السياسة اللغوية) فهو من مهام السلطات العليا في البلاد، وينبغي تشجيع الدول للقيام بها، وعند غياب هذا الجانب فلن يكون هناك سياسة ولا تخطيط. وبالنظر إلى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي والتي أُطلِقت من خلال إصلاح التعليم العام منذ ١٩٦٢م واستَخدَمت اللغات الوطنية في المدارس وكذلك المبادرات السياسية والقانونية والمؤسسية، أدت هذه الإجراءات إلى تعزيز اللغات الوطنية التي كانت شفهية مع وجود لغة رسمية (الفرنسية) على حسابها، وتُستَخْدَم كلغة عمل في إدارة الدولة، والهيئة التشريعية والعدالة وإصدار القوانين وغيرها، مما تثبت قوة اللغة الفرنسية وهيمنتها على هذه اللغات، ومع ذلك تمكنت اللغات الوطنية من أن يكون لها حضور وأنشطة في مجالات كثيرة بفضل طبيعة المجتمع والسياسة اللغوية التي اتخذتها السلطات لدعمها ونموها، فقد تطورت في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، فهي لغات التواصل في الأسر والشوارع والمعامل وفي الإعلام والخطب السياسية والدينية، كما استُخْدِمت في برنامج محو الأمية الوظيفية وفي التدريب الفني والمهني والتعليم الرسمي والصحافة المكتوبة والوثائق

الدينية[١٧] (secrétariats généraux, 2015). تكون هذه وغيرها معدومة في الدول المستعمرة التي لم تكن لها سياسة لغوية، فبعض دول غرب أفريقيا – مثلًا– لها لغات محلية كثيرة، ولكن اللغة الفرنسية غلبت عليها، فانقرضت بعضها وتلاشت بعضها الآخر، وأصبحت تُسْتَخْدَم في ظروف ضيقة لعدم وجود سياسة لغوية داعمة لها.

**ب– الالتزامات التي أدت إلى تطوير اللغات الوطنية:**

هذه الالتزامات، هي: عبارة عن آليات وعوامل، ساهمت في تطوير اللغات الوطنية في جمهورية مالي.

١– **الالتزام السياسي:** تجسدت في الالتزام بتعزيز اللغات الوطنية من خلال الالتزام بالتوصيات العلمية للدراسات التي تعقب المؤتمرات المحلية والدولية التي تشارك فيها، وتطبيق توصيات الندوات والمنتديات الوطنية حول اللغة، انطلاقًا من إصلاح التعليم في ١٩٦٢م، مرورًا بمؤتمر وزراء التربية والتعليم في طهران سنة ١٩٦٥م وغيرها من المؤتمرات والمنتديات الداخلية والخارجية، وقدم المنتدى الوطني للتعليم في ٢٠٠٨م توصيات، أهمها: استخدام اللغات الوطنية في مختلف مستويات التعليم، وفي جميع مجالات الحياة العامة لضمان التنمية الذاتية للبلد، وإنشاء لجنة وطنية للمصطلحات لتنسيق اللغات وتوحيدها، وتعزيز بيئة التعلم وتدريب معلمي اللغات الوطنية.

٢– **الالتزام القانوني:** تُستمد من النصوص القانونية المتخذة من قبل السلطات منذ ١٩٦٢م إلى يومنا هذا (secrétariats généraux 2015 ).

١٧- الوثائق الدينية المذكورة هنا للتنصير غالبًا، فحركة التنصير في هذا المجال مستمرة منذ دخول الاستعمار، حيث عندهم كتيبات بلغات المتدينين بالمسيحية، كلغة الدوجون.

ت- الإنجازات في مجال النهوض باللغات الوطنية:

أهم الإنجازات في مجال النهوض باللغات الوطنية -بتصرف- كما أشار إليه (secrétariats généraux 2015) استخدام اللغات الوطنية على نطاق واسع في مجالات مختلفة؛ في مجال التعليم والثقافة والزراعة والثروة الحيوانية وصيد السمك والصحة والحرف اليدوية وحماية البيئة وفي التجارة والتمويل (التمويل الصغير) والسياسة والصحافة الشفوية والمكتوبة، ومن هنا يظهر الامتداد المستمر لاستخدام اللغات الوطنية في مجالات الحياة اليومية، وتعزيز اللغات والترويج لها في المجتمع المالي الذي يساهم في وضع الخرائط اللغوية للبلديات والدوائر (المناطق) والأطلس اللغوي لجمهورية مالي، بل وتزيد السلطات المحلية فرصة اختيار لغة أو لغات العمل.

١. **في مجال البحث اللغوي**: كان هناك جهود جبارة في مجال البحث اللغوي، حيث أُنشِئت الحروف الهجائية ووُضِعت قواعد لنسخ اللغات الوطنية وكتابتها، وتطوير قواعدها، والمعاجم المتخصصة في التاريخ والوثائق المرجعية، وطرق محو الأمية الوظيفية، وتدريب الكبار، ومشاركة أكبر عدد من للمتعلمين الجدد في القرى، وإجراء دراسات على بعض اللغات الوطنية، مثل: «اللغة البَمْبَارِيَّةُ» وكتابة بعض القصص من التراث الشفهي في اللغات الوطنية، ودراسات حول دودة غينيا والملاريا ومرض الكلب، ودراسة في علم الحشرات ومشاريع من (ACCT) والوصف المنهجي للغات ومخطط اللغات، وبرنامج تنسيق الحروف الهجائية للغات الوطنية العابرة للحدود، مثل: أبجديات المَانْدِنْكَا والفُلاَّنِيَّة. ومن الأكاديمية الإفريقية للغات، وتطوير الوثائق المرجعية باللغات الوطنية في قواعد اللغة والمعاجم المتخصصة في التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء والكمياء والعلوم الطبيعية من قبل معهد عبد الله باري للغات (ILAB)، ونسخ الوثائق الدينية والوثائق المرجعية (القواعد والمعاجم والقواميس...) باستخدام الحروف

اللاتينية من قبل البعثات والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، ودراسات لغوية أجرتها (SIL) على لغات: سِينَارَا وتمَارَا وصُنْغَايْ... وأجريت بحوث أيضًا من قبل (MAKDAS) للترجمة وعلوم الكمبيوتر باللغات الوطنية.

٢. **في مجال التربية:** أُدْخِلت اللغات الوطنية في التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتعمل المئات من مراكز محو الأمية الوظيفية، حيث أُدْرِجت اللغات الوطنية في مختلف مراحل التعليم إجباريًّا، فيجب على الطالب الجامعي في كلية اللغات وعلوم اللغة (جامعة بماكو) اختيار لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية، وكذلك في بعض التخصصات الأدبية من المرحلة الثانوية، والمعاهد اللغوية كلها بلا استثناء منذ عقود، فقد تخرج المئات ممن تعلموا هذه اللغات، وهناك مراكز، مثل: (Café) و(CAF) و(CED) لها دور بارز في التدريب والتعليم، وكلها تتعلق باللغات الوطنية في جميع المقاطعات، تنفيذًا للسياسة التعليمية المخطط لها. وعلى مستوى التعليم الرسمي؛ حقق التدريس باللغات الوطنية نجاحًا باهرًا من خلال إدخالها في المدارس تدرجيًّا (١٩٧٩-١٩٩٣) إلى تعميمها سنة ١٩٩٤م، حيث تُستخدَم إحدى عشرة لغة من أصل ثلاث عشرة لغة في المدارس، مما نتج عن ذلك: قدرات أعلى وأداء أفضل للمتعلمين، وتقليص كبير في وقت التعلم، يتناسب مع المواد التعليمية وواقع المناطق الاجتماعية المختلفة في البلاد.

٣. **في مجال الترجمة والإنتاج:** تُرجِمت العديد من أعمال الحكومة (النصوص الرسمية للدولة)، كترجمة الدستور وشهادة الميلاد وشهادة الزواج وبطاقة الهوية والنشيد الوطني وقانون الانتخابات وقانون السلطة المحلية والميثاق الوطني وميثاق إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي وميثاق الاتحاد الأفريقي للنظام الأساسي واللوائح الداخلية للعديد من الجمعيات والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما تُرجِمت وثائق دينية مختلفة وقانون الغابات والتوجه الزراعي ورمز الطرق وقانون

الزواج والوصاية في مالي... شريط فكاهي عن الإيدز وحدة تدريبية للمدربين من أجل الوقاية من الأمراض المنقولة، فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز في نظام التعليم، مذكرة عرض الميزانية الحكومية لسنة ٢٠٠٨م، ترجمة وثائق ثقافية، مثل ترجمة ميثاق كُورُوكَانْفُوغَا. كما أُجرِيت العديد من الترجمات الأخرى إلى اللغات الوطنية من قبل الخدمات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية والخبراء والباحثين في مجالات الوثائق الفنية باللغات الوطنية في الزراعة والثروة الحيوانية وصيد السمك والحرف وتربية النحل والأعمال الثقافية والعلمية والتكنولوجية... (secrétariats généraux 2015).

٤. **في مجال الصحف**: تحتل الصحف باللغة الوطنية مكانة مهمة في الصحافة المكتوبة، منها لغة البَمْبَارِيَّةُ (KIBARU) والفُلاَّنِيَّة (Fulfulde) و(XIBAARE IN SONINKE) و(BAMANAKA) تصدر هذه الصحف شهريًّا عن الوزارة المسؤولة عن الاتصالات والمسؤولة عن الأرياف، وتسمى ثلاثية الصحف باللغات الوطنية. بالإضافة إلى المعلومات الزراعية والرعوية والبيئية التي تفضلها؛ لتمنح الصحافة الريفية باللغات الوطنية مكانًا كبيرًا للأخبار الوطنية والدولية والمعلومات ذات الطبيعة العامة، وللصحافة المكتوبة أيضًا متابعة مع منشورات جديدة أخرى في «البَمْبَارِيَّةُ» أنتجتها هياكل خاصة، وتشمل هذه الجريدة الشهرية: (NTULOMA) (KOLONKISE) (YIRIWABUION) (JEKABAARA) (DIBIFARA) التعاونية، (JAMANA) ساهمت هذه الصحافة المذكورة وغيرها من الوثائق والنصوص الرسمية المترجمة إلى اللغات الوطنية في تطوير بيئة القراءة والكتابة في مالي، إلى جانب الصحافة المكتوبة باللغات الوطنية والصحافة الشفوية عبر الإذاعة (secrétariats généraux 2015). تغطي الإذاعة الوطنية والمحطات الإذاعية الإقليمية والخاصة والمجتمعية برامجها

باللغـات الوطنيـة المتعلقـة بمختلـف مجـالات الحيـاة، مثـل برنامـج: (POY KAN POY)، حيث يسهل الوصول إليها حتى في القرى النائية من المزارعين والرعاة والصيادين عبر الراديو الذي يحملونه معهم أينما كانوا، وتغطي أكثر من (٢٠٠) محطة إذاعية محلية في جميع أنحاء البلاد، تنتج معظم برامجها الإذاعية باللغة الوطنية، وحتى الصحيفة الناطقة بالفرنسية تُتَناوَل باللغات الوطنية في الإذاعة والتلفزيون. وتحتل الإعلانات الدعائية والبيانات الصحفية باللغات الوطنية مكانًا مهمًّا في جدول البث الخاص بوسائل الإعلام، كما قام بعض المذيعين بالإبلاغ عن المباريات لكرة القدم باللغات الوطنية، وعرض برامج وأفلام وثائقية شعبية ودينية ... أنتجها المواطنون. واستخدام خمس لغات وطنية على الإنترنت؛ اللغة البَمْبَارِيَّةُ والسُّونِينْكِيّة والفُلاَّنِيَّة والسُّنْغَيْ ودغوسو. وإذاعة الأخبار والبرامج والأفلام الوثائقية المختلفة حول الموضوعات العلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية في التلفاز الوطني. (secrétariats généraux 2015)

٥. **في مجال الاتصال:** استخدام اللغات الوطنية في الهاتف المحمول من خلال الرسائل النصية والمكالمات التفصيلية.

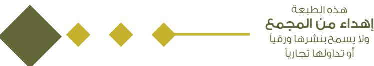
٦. **في مجال الاقتصاد:** مجال التنمية الريفية: المزارعون، المتعلمون، الرعاة، والصيادون، والقرويون... حيث يستطيع كل من هؤلاء تنظيم أنفسهم وقدرتهم على استيعاب تقنيات الزراعة الحديثة وتطبيقها بفضل برنامج محو الأمية الوظيفية في برامج خدمات الدعم العامة والمنظمات غير الحكومية.

٧. **في مجال الصحة:** استعراض كيفية مكافحة الأمراض الوبائية المنتشرة في المناطق والدول الجوار ومقاومتها، مثل: الرسوم المتحركة حول الإيدز، واستخدام الكتيبات الصحية من قبل المستفيدين وعلاج الأمراض الشائعة في المنطقة.

٨. **في مجال العمل**: تعد الكفاءة في اللغات الوطنية ونسخها من بين المتطلبات الحالية في سوق العمل، خاصة في الأرياف والمنظمات غير الحكومية، إذ تفضل المتقنين لهذه للغات؛ يعني ما يتعلق بالأعمال والحقوق والواجبات على المواطن في المجتمع (secrétariats généraux 2015).

**ث- التحديات التي تعرقل عملية السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي:**

بغض النظر عن الإنجازات التي أحرزتها هذه اللغات التي لم تعط حقها سياسيًّا وقانونيًّا واجتماعيًّا، فينبغي على المستوى السياسي أن تختار -على الأقل- لغة واحدة رسمية أو لغتين رسميتين بجانب لغة الاستعمار التي أعطي لها كل الصلاحيات على حساب اللغات الوطنية من سنة ١٩٦٠م إلى اليوم. ومع كل الأنظمة والقوانين المعززة للغات الوطنية؛ هل أصبحت هذه اللغات تهدد اللغة الفرنسية؟ وهل يمكن لها أن تحل محل لغة الاستعمار (الفرنسية)؟ وهل هي في مستوى أدبيات هذه اللغات وتطورها والدراسات المتعلقة بها في العلم والأدب، وانتشارها، ومستوى استخدامها في التواصل الإقليمي والدولي مثلما وجدت اللغات التي كانت تستخدم في نطاق ضيق وخُطِّط لها، فأصبحت أشهر اللغات، على سبيل المثال: اللغة العبرية التي كانت لها التجربة الفريدة، فبجهود التخطيط اللغوي أصبحت لغة حية ورسمية لدولة إسرائيل، واللغة الأم لمعظم المواطنين الإسرائيليين. (حسن، ٢٠١٦) وكذلك نشر اللغة ورفع عدد المتحدثين بها من خلال العديد من الهيئات والمؤسسات والمعاهد، مثل معهد المجلس البريطاني الذي يشير إلى أن عدد المستفيدين في ٢٠١٧م بلغ (١٣١) مليون مستفيد (المحمود، ٢٠١٨) وغيرهما من الأمثلة الحية في مجال التخطيط اللغوي. وعليه فالتحديات التي تعيق عملية التخطيط




اللغوي قائمة في مستويات مختلفة. ومن التحديات كما يرى (secrétariats généraux 2015) على الصعيد السياسي: عدم تطبيق الالتزامات التشريعية والقانونية للغات الوطنية، من حيث بناء القدرات، وعدم وجود خطة تدريبية ومهنية للمدربين باللغات الوطنية، وعدم وجود مقررات مدرسية خاصة باللغات الوطنية، وانعدام الموارد البشرية في علم اللغة التطبيقي من حيث البحث الإجرائي، وقلة البحوث اللغوية والتربوية في مجالها أو عدم وجودها أصلًا. ومن التحديات على مستوى التمويل والإدارة: عدم وجود ميزانية تُمَوِّل البحوث المتعلقة باللغات الوطنية، وعدم التنسيق بين المبادرات والمشاريع والبرامج المتعلقة باللغات الوطنية، وعدم توظيف اللغات الوطنية واستخدامها في الصحف والمجلات، وكتابتها من قبل الكتاب أو الترجمة منها وإليها... في ضوء ما ذكر، يستدعي الأمر استحداث سياسة لغوية، وبناءها بناء قويًّا يُعزِّز وضع اللغات الوطنية، ويساهم في نشرها وتلبية حاجات المجتمع، ويحقق أهداف السياسة اللغوية المخططة للدولة.

**الخاتمة:**

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف واقع السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في جمهورية مالي، فالسلطات العليا في جمهورية مالي وضعت سياسة لغوية منذ الاستقلال للمحافظة على لغاتها المحلية، حيث تمكنت من خلق بيئة لغوية لبعض اللغات المحلية التي اعتمدت في الدستور، فأصبح تعليم اللغات الوطنية إجباريًّا في مختلف مراحل التعليم، حيث يجب أن يختار الجامعي في جامعة بماكو لغة من اللغات الوطنية كمادة أساسية. وأن تُدَرَّس اللغات الوطنية في المعاهد اللغوية، والتخصصات الأدبية واللغوية في المرحلة الثانوية ويكون ذلك إجباريًّا، لكن التطبيق الفعلي لتلك السياسة اللغوية التي طُرِحت لم تكن عادلة كما قررها الدستور، ويرجع ذلك إلى عدم وجود ميزانية خاصة لمشاريعها، ونقص الأدبيات اللازمة من كتب ومقررات ومدرسين ذي كفاءة للغات الوطنية.

**التوصيات**: توصل الباحث إلى توصيات، هي: اتخاذ أكثر من لغة رسمية ولغة عمل في جمهورية مالي، كالمعمول بها في الأمم المتحدة باعتبار أن لغة العمل هي لغة التواصل بين الموظفين في الدوائر الحكومية، وشرعنة إلقاء الخطابات الرسمية بها وترجمتها، مما يساهم في تعريب لغة العمل (اللغة الوطنية)، ومراجعة اللغات الوطنية من جديد، واختصارها على أربع لغات وطنية فقط، وتختار كلغة للعمل تدريجيًّا، وهي: اللغة البَمْبَارِيَّةُ لأنها لغة يفهمها تقريبًا كل المناطق الجنوبية، واللغة الفُلاَّنِيَّة في وسط البلاد؛ لأن الدجون أغلبهم يسمعون الفُلاَّنِيَّة، والبوزو أيضًا يفهمون البَمْبَارِيَّةُ على الأقل، وعليه يمكن الاكتفاء بالفُلاَّنِيَّة فقط، وفي المناطق الشمالية اللغة السّنْغَيْ، حيث يفهمها كل ساكني المناطق الشمالية تقريبًا، والتَّمَاشَقْ لأنها لغة تشترك فيها الطوارق والعرب وغيرهما. اتخاذ اللغة

العربية لغة رسمية في جمهورية مالي بجانب اللغة الفرنسية لمكانة اللغة العربية اجتماعيًّا وتاريخيًّا. افتتاح مراكز تدريب المعلمين للغات الوطنية الأربع، وهي: البَمْبَارِيَّةُ والسّنْغَيْ والفُلاَّنِيَّة والسُّونِينْكِيّة لهذه اللغات، لقلة عدد المدرسين، وتكثيف التدريب دوريًّا. توحيد أبجديات اللغات الوطنية، لأن معظم هذه اللغات مكتوبة بالحروف العربية والحروف اللاتينية معًا. طباعة الكتب (المقررات الدراسية) للغات الوطنية التي أُشِير إليها، حيث يعتمد المدرسون -في الغالب- على وريقات عند التدريس. أن تخصص الدولة للغات الوطنية ميزانية خاصة بدلًا من إطلاق المشاريع، وطلب تنفيذها في الخارج لتطويرها ونشرها، ودعم البحوث والدراسات في مجالها. تنظيم دورات تكوينية دورية مجانية؛ تشجيعًا لطلاب المرحلة الثانوية والجامعية على المشاركة. تنظيم مسابقات ثقافية وأدبية لنشر اللغات الوطنية الأربع والترويج لها في المرحلة الأساسية والمتوسطة. استخدام اللغات الوطنية في الإشارات المرورية وترجمة أسماء المحلات والأماكن العامة للدولة من المحاكم والوزارات... التشجيع على استخدام اللغات الوطنية في التواصل الاجتماعي وفي التواصل العادي وبين المثقفين من خلال الرسائل النصية والمكالمات الهاتفية. اتخاذ السلطات العليا قرارًا حاسمًا في تطوير اللغات الوطنية الأربع، كأن يفرض على طلاب الدراسات العليا والباحثين أن تتضمن رسائلهم وبحوثهم الأكاديمية في اللغويات كمية معينة من ترجمة المصطلحات العلمية للغات الوطنية أو تطوير جزء منها. إنشاء مواقع إلكترونية محلية لاستخدام اللغات الوطنية فيها، تكون ملتقى للشباب المثقفين للتعبير عن آرائهم. إنشاء مجلات علمية محكمة يكون شرط النشر فيها تقديم الدراسات اللغوية والأدبية باللغات الوطنية، وأن تكون شرطًا لترقية أساتذة الجامعة أيضًا.

## المراجع

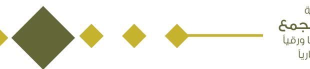
### المراجع العربية:

- سلامة، إبراهيم السيد محمد، ٢٠١٦ التخطيط اللغوية نحو اللغة الصينية، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ٢٥٥-٣٠٠، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- طجو، محمد أحمد، (٢٠١٦) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في فرنسا: دراسة حالة، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الاستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ١٣٣-٢٢١، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- لمحمود، محمود (٢٠١٥) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية في أستراليا، دراسة حالة، مجلة الدراسات اللغوية، ١٧، ١٦٩-٢١٨.
- دستور مالي ١٢/ ١/ ١٩٩٢م بمرسوم p-CTSP1 /073.92
- محمد، نفين فارق فؤاد، ٢٠١١، اللغة مرآة الفكر دراسة حول نشأة اللغة الطبيعية وتطورها: دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع١٢، ج٢ ٤٧٧-٥٠١.
- بو زياني، خالد (٢٠١٢ مارس، ١٩-٢٣) العربية لغة عالمية مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة (بحث مقدم) المؤتمر الدولي للغة العربية، بيروت.
- (آذار، ٢٠١٧) الحقوق اللغوية للأقليات اللغوية. المقررة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بقضايا الأقليات في جنيف. استُرْجِع من الرابط بتاريخ ١٦/ ٠١/ ٢٠٢٣.

https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Minorities/SR/LanguageRightsLinguisticMinorities_AR.pdf.

- المقبل، هاني. (٢٠٢٣). التعددية اللغوية والثقافية في المنظمات الدولية، في الغميز، بندر بن عبد العزيز، (تحرير) تاريخ اللغة العربية في منظمة الأمم المتحدة، ٥٥-٩٣، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- حسين عبد الله عبد العزيز أبكر، (٢٠١٩، يناير، ٩-١١) واقع التعليم الإسلامي في جمهورية مالي الحلول والمشكلات، ندوة التعليم الإسلامي في أفريقيا٢، السودان.
- بوكيلي، حسان، ٢٠١٦ التخطيط اللغوي: الأسس والامتدادات أعمال الندوة الدولية: تخطيط متن اللغة العربية -الواقع والآفاق، الجديدة: جامعة شعيب الدكالي -كلية الآداب والعلوم الإنسانية -مختبر البحث في البلاغة واللسانيات، ٢١ -٣٨ .
- الراشد، أمل عبد الله عبد الرحمن ٢٠٢١، تعدد اللغة في استعمال المملكة العربية السعودية: المظاهر والمؤثرات، مجلة الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، ع١٠، ١٩٥-١٧١ .
- سعودي، محمد عبد الغني، ٢٠٠٢، التحديات التي توجه اللغة العربية في أفريقيا منافسة اللغات الأوربية، مجلة الجامعة الإسلامية ع ٣٦، ٣٧١.
- سيبي، عبد الرحمن (سبتمبر ٢٠٢٠) السياسة التعليمية في مالي عهد الرئيس موديبو كيتا، جريدة طلابية ثقافية اجتماعية نصف سنوي تصدر عن اتحاد طلاب مال بالسودان العدد ١٥.
- بالدي، محمد تفسير، ٢٠١٨، البحوث الجامعية باللغات الأفريقية: رصد ومتابعة قراءات أفريقية، ع ٣٥، ٨٦-٩٥.
- كالفي، لويس جان، ٢٠٠٨، حرب اللغات والسياسة اللغوية، حسن حمزة، ترجمة ط١، المنظمة العربية للترجمة ٢٠٠٥.

- دوكورى، يعقوب، ١٩٩١، جغرافية مالي، ط١، دار الرشاد الحسنية الدار البيضاء.
- مليح، يونس والعسيلي، حسان ٢٠٢٠ المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي مجلة المنارة الدراسات القانونية والإدارية ع ٢٩، ص ٦٤-٣٦.
- الوادعي، مالك محمد عباد، ٢٠١٨، السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي في ألمانيا، مجلة التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية ع٧، ٨٣ -١٠٢.
- راضي، سحر سويلم، ٢٠٢٠، تخطيط الوظائف اللغوية للغة العربية إطار عام لرؤية إستراتيجية، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ١٠-٦١ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- ابن رابح، محمد، ٢٠١٥، التخطيط اللغوي في الجزائر، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية تجارب من الدول العربية الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ٢٩٣-٣٣٢.
- ناجح، عبد الرحيم، ٢٠٢٠، الحقوق اللغوية في المملكة المغربية من خلال الوثيقة الدستورية ٢٠١١، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٦٢-٨٧ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- صالح كاتب، سعود (٢٠٢٣). التعددية اللغوية والثقافية في المنظمات الدولية، في الغميز، بندر بن عبد العزيز، (تحرير) تاريخ اللغة العربية في منظمة الأمم المتحدة، ٩٧-١٤٢، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- حسين، محمد أحمد صالح، (٢٠١٦) اللغة العبرية في الكيان الصهيوني البدايات والوقائع والتحديات، في المحمود، محمود بن عبد الله (تحرير) الإستراتيجيات الدولية في خدمة اللغات الوطنية، ٣٥٧-٤١٨، الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.






- المحمود، محمود بن عبد الله (٢٠١٨) التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري، في صالح، محمود إسماعيل، (تحرير) السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي ٠٦-٤٧ الرياض، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.
- هولت، جونسون، ٢٠١٥، «طرائق البحث في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي دليل عملي» محمود، المحمود، ترجمة؛ دار جامعة الملك سعود للنشر ٢٠١٨.

**المراجع الأجنبية:**

- Guindou، Paul، 2015، Presentation De La Politique Linguistique Du Mali Retreview: https://archives.au.int/handle/123456789/1543 a la date 20/01/2023
- Département science du language )l'AMALAN( Retreview: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000222676. a la date 22/01/2023.
- Olubukola, A. & Moruwawon, S. (2015). Le problem d Amenagement Linguistque en Afrique de louest: le Cas des Langues Exogenes et Endogenes. International journal of humaniies and cultural studies. V1, Issue 4, p388-400 Retrieve: https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr 2021. A la date: 23 /01/2023.
- Leveratto Jean-Marc 2021 Politique linguistique et Politique Culturelle de la France en Afrique Subsaharienne La politique linguis-




tique de la France dans le monde May 2019 Wuhan Chine hal-03201788. https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr. 2021. a la date: 23 /01/2023.

- Pakarinen Anu « Le statut Français en Afrique La politique Linguistique au mali et au Sénégal » Mémoire de maitrise Langue Françaises Institut des études de langues et de traduction Université de Tampre printemps 2009 Retriever : https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr. 2021. A la date: 23 /01/2023

- Suresh KumarK Majeed Akhtar. 2019 “The inclusion of Minorities in INDIA the Legal and Political Framework Retrieve: https://hal.univ-lorraine.fr/hal-03201788 Submitted on 19 Apr 2021. A la date: 23 /01/2023.

- Sharma Girraj Sharan, 2022, Les Groupes Ethniques du Mali: Dans Les Contextes De La Culture et De La Langue. Département d’Anglais Et de Langues européennes, moderne Université de Lucknow, Lucknow Uttar praesh INDIA. Retrieve: http://s3-ap-southeast-1.amazonaws.com/ijmer/pdf/volume11/volume11-issue1(5)/10.pdf a la date :23 /01/2023.

- Remane, Katja, 12/10/2010, Bamako, swissinfo.ch, Retrieve: https://www.swissinfo.ch/fre/le-mali--le-pays-le-moins-francophone-d-afrique/28515390, A la date: 26 /01/2023.

- Retrieve:https://information.tv5monde.com/afrique/mali-dans-un-pays-aux-70-langues-pourquoi-n-en-n-avoir-qu-une-seule-officielle-478813, Une interview du professeur pour la chaîne T25. A la date: 26 /01/2023.

- Secrétariats généraux. (2014) D'un employé du ministère de l'Éducation nationale par Omar Traore, oumarmadyt@gmail.com
- Secrétariats généraux. (2019)
- Secrétariats généraux. (20112) Par le responsable des affaires des langues nationales via IBrahim Coulibaly au ministère de l'Éducation nationale. (0022376466863)
- Sidibe Abdoulaye, (2021) Le français l'arabe et les langues locales en Afrique subsaharienne (le cas du mali). Université jean Moulin Lyon 3 mémoire de master2.
- Remane Katja 2010, Bamako, swissinfo.ch Retrieve: https://www.swissinfo.ch/fre/le-mali--le-pays-le-moins-francophone-d-afrique/28515390 A la date: 23 /02/2023.